أعباء المديونية في الجمهورية اليمنية للمدة 2005-2020م

نونواس محمد ناصر صالح
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة عدن، الجمهورية اليمنية.

الملخص

تهدف الدراسة إلى توضيح أثر الدين العام في النمو الاقتصادي إذ إن زيادة أعباء الدين العام أدت دورًا سلبيًّا في تراجع معدل النمو الاقتصادي وشكل ذلك عبئًا كبيرًا على الاقتصاد اليمني، وارتبط نشوؤه بالعجز المزمن في الموازنة العامة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الوصفي.

وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: إبراز مشكلات الدين العام وأعبائه على الاقتصاد، وأن الدين العام يؤثر سلبًا في معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل؛ إذ تؤدي زيادة مستوى الدين العام إلى تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: أعباء المديونية-النمو الاقتصادي.

The Debt burden in the Republic of Yemen for the period of 2005-2020

Abstract

The study aimed at explaining the impact of the public debt on the economic growth. The increasing burdens of the public debt have significant roles in the decline of the growth rate which made a big burden on the Yemeni economy and associated with a chronic public budget deficit and the study employed the analytical- descriptive.

The most important findings of study are: highlighting the problems of the public debt and its burdens on the economy; and the public debt has a negative impact on the economic growth rate in the long term because the increase in the public debt level leads to a slow economic growth rate.

المقدمة

تعدُّ المديونية أحد المشاكل التي تواجه البلدان النامية والبلدان الأقل نموًا على وجه الخصوص نظرًا لأبعادها السلبية على عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان وعلى الرغم من الجهود المتواصلة من جانب البلدان النامية لمواجهة أعباء حدت ديونها والتغلب عليها إلا أن هذه الأعباء فاقت قدرة هذه البلدان على تحملها.

إن اكبر المعوقات التي تواجه البلدان الأقل نموًا خلال فترة التنمية فيها هو نقص الموارد المالية المحلية؛ لذلك تلجأ هذه الدول إلى الاقتراض لتغطية عجز الموازنة العامة من المصادر الداخلية أو الخارجية، ويختلف الدين الخارجي عن الدين الداخلي في أثره على الاقتصاد خاصة من حيث أثره على ميزان المدفوعات كونه يتأثر بحجم مدفوعات الفائدة، ويمثل إجمالي هذه المدفوعات خدمة الدين الخارجي الذي يؤثر سلبًا على الاقتصاد من حيث الموارد المتاحة والنمو، لكن الاستفادة من الدين الخارجي ترتبط بالكيفية التي يتم استخدام بها هذه الموارد عند الحصول عليها ومدى النجاح في مواجهة خدمة هذا الدين عند الاستحقاق وتوجيهها للنمو الاقتصادي.

تعاني الجمهورية اليمنية من عجز مستمر ومتراكم في ميزانياتها؛ بسبب قلة إيراداتها وعدم قدرتها على تغطية نفقاتها، وذلك بسبب التراكم الكبير لمستويات الدين العام على الحكومة أدى في النهاية إلى تراكم مستويات ديونها الحكومية إلى الحد الذي يهدد استقرارها المالي والاقتصادي، ويؤثر سلبًا في معدلات النمو الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق، تأتي أهمية دراسة الدين العام وأثره في النمو الاقتصادي في ظل الأزمات السياسية والحرب، التي تفاقم بموجبها العجز في الموازنة العامة إلى الحد، الذي لم تتمكن الحكومة من دفع مرتبات موظفيها، التي توحي بارتفاع وتيرة الدين العام، وانخفاض الاحتياطات الأجنبية، وارتفاع العجزين: التجاري، والعام، في اليمن، وخصوصًا معرفة إلى أي مدًى يمكن الاستعانة بالدين العام في تمويل التنمية من دون أن ينعكس ذلك سلبًا في النمو المستدام؛ إذ يعدُّ الدين العام سيفًا ذا حدين، يمكن أن يؤدي الاستخدام الفعال للدين العام إلى زيادة النمو الاقتصادي، وتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، ولكن في المقابل فإن سوء إدارة الدين العام، يقلل من النمو الاقتصادي، ويصبح أكبر عقبة أمام الاقتصاد، وهي حالة شائعة في أغلب بلدان العالم.

وتناولت هذه الدراسة موضوع أعباء المديونية وأثره في النمو الاقتصادي في اليمن؛ لما له من أهمية بالغة في مالية الحكومة؛ نظرا لدور الديون في تمويل الاستثمار والاستهلاك الحكومي، وما قد يؤدي إليه الإفراط في التمويل من تراكم الديون العامة، التي تهدد استدامة النمو وتؤثر في الاقتصاد، وتزايد حجم العجز في الموازنة العامة للدولة في ظل الأزمة السياسية والحرب.

أ-مشكلة البحث:

تعاني اليمن من ارتفاع كبير في حجم الدين العام، يتزامن مع تباطؤ النمو الاقتصادي، وهذا الدين العام أثر بشكل سلبًا في النمو الاقتصادي في ظل الأزمة والحرب؛ فقد تراجع مستوى الناتج القومي وزاد عبء الدين العام؛ وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

1- ما نسبة الدين العام في اليمن مقارنة بنمو اقتصاده ؟

2- هل يؤثر الدين العام سلبًا أو إيجابًا في النمو الاقتصادي؟

3- هل يؤثر الدين العام على الناتج القومي في الاقتصاد اليمني

ب- فرضية البحث:

استنادًا إلى طبيعة مشكلة البحث وسعيًا لتحقيق أهدافه يستند البحث إلى الفرضية الآتية:

- توجد علاقة ذو دلالة احصائية بين الدين العام وأثره على النمو الاقتصادي بحيث أن الدين العام يؤثر أما ايجابًا أو سلبًا على النمو الاقتصادي.

ج-أهمية البحث:

للبحث أهمية نظرية (الفائدة العلمية) تكمن في توضيح علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي، ويمكن للباحثين والمهتمين في هذا الأمر الاستفادة منه.

والجانب الآخر أهمية تطبيقية (الفائدة العملية) أنه يمكن أن تستفيد منه الجهات المعنية الحكومية في عملية ضبط الدين، وتوجيهه نحو زيادة معدل النمو الاقتصادي.

د- أهداف البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث وأهميته فإن أهداف البحث تتمثل في الآتي:

1- تسليط الضوء على حجم الدين العام للجهورية اليمنية ومراحل تطوره.

2- تحليل المؤشرات المتعلقة بالدين العام في الجمهورية اليمنية.

3- تحليل العوامل المؤثرة على الدين العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

4- تقديم التوصيات التي ستسهم في وضع تصور عام لإمكانية الاستفادة من الدين العام لتحقيق النمو الاقتصادي.

هـ - منهجية البحث:

سوف يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ يعتمد على المنهج الوصفي لوصف الظواهر كافة المتعلقة بموضوع البحث واستعراض الأُطر النظرية لعلاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي.

و- حدود البحث:

أ- الحدود الزمنية: ستمتد مدة الدراسة بين (2005-2020م).

ب- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

ناقشت عديدًا من الدراسات تأثير المديونية في بعض المتغيرات الاقتصادية، ومنها: النمو الاقتصادي مرتبةً حسب حداثتها.

- **الدراسات اليمنية:**

1- دراسة المكردي (2022م) بعنوان: "تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي بشقيه (التحليلي والكمي) لعرض تطور كل من عجز الموازنة العامة والدين العام في اليمن، وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تطور الدين العام بشقيه (المحلي والخارجي) وعجز الموازنة العامة، وقياس أثر الدين العام في عجز الموازنة، وتوصلت هذه الدارسة إلى أن الدين العام قد ارتبط بتطوره عجز الموازنة المزمن الناتج عن تطور الإنفاق العام بمعدلات أعلى من الإيرادات العامة، بالإضافة إلى اعتماد الموازنة العامة للدولة كثيرًا على الإيرادات النفطية، كما أن اللجوء إلى الدين العام سواء المحلي أو الخارجي ضاعف مشكلة عجز الموازنة العامة للدولة من زيادة أعباء الدين العام، كذلك أثر الدين العام في استدامة المالية العامة.

أوصت الدراسة بضرورة قيام السلطات المالية في اليمن بوضع استراتيجية تدير بها الدين العام إدارة علمية تساعد على تقنين الدين العام، والحد منه عند الحدود الآمنة، وإصلاح الخلل في هيكل الإيرادات العامة للدولة، وترشيد النفقات العامة، واتخاذ التدابير لإصلاح الموازنة العامة، وبما يسهم في تخفيض العجز إلى أدنى مستوًى ممكن.(المكردي، 2022: 290)

2- دراسة باعمر (2022م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج الاستقرائي ومنهج المقارنة، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الدين الخارجي في اليمن وأسبابه وانعكاساته على التنمية الاقتصادية، وتوصلت هذه الدارسة إلى أن سوء الأداء الاقتصادي في ظل غياب استراتيجية واضحة للتنمية وفجوة الموارد المحلية وفجوة النقد الأجنبي.

أوصت الدراسة بعدم اللجوء للاقتراض الخارجي إلا في حالة الضرورة القصوى؛ بحيث توجه القروض للمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية، التي تزيد من الطاقة الإنتاجية للبلد (باعمر، 2022: 55)

3- دراسة الحربي (2019م) بعنوان: "أثر تطور الدين العام على استدامة المالية العامة في الجمهورية اليمنية ":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليل الاحصائي وأسلوب التحليل الكمي لقياس تطور الدين العام في الجمهورية اليمنية، هدفت الدراسة إلى التعرف إلى ماهية الدين العام في اليمن واستدامة المالية العامة، وتحليل أثر الدين العام في المتغيرات الاقتصادية المهمة، وقياس أثره في استدامة المالية العامة، وتوصلت هذه الدارسة إلى أن الدين العام يشكل عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد الوطني.

أوصت الدراسة بتفعيل بعض جوانب الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري، بما يسهم في تحسين كفاءة إدارة الدين العام وفعالية استخدامه، ووضع حد أقصى للدين العام، وعدم تجاوزه بأي حال من الأحوال، وضرورة إنشاء سوق الأوراق المالية في الجمهورية اليمنية وتطويرها؛ لضمان تسهيل تداول أدوات الدين المتوسطة والطويلة (الحربي، 2019: 174)

4- دراسة عبد الجليل (2014م) بعنوان: "أثر الدين العام المحلي في النمو الاقتصادي للجمهورية اليمنية ":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، شملت الدراسة ثلاثة فصول استعرض فيها الباحث أداء الاقتصاد اليمني في مدة الدراسة والإطار النظري للدين العام المحلي، والأعباء الاقتصادية والمالية للدين العام المحلي، وأثره في النمو الاقتصادي، وهدفت الدراسة الى التعرف الى ماهية الدين العام المحلي وأثره في النمو الاقتصادي للجمهورية اليمنية، وخلصت الدراسة إلى نتائج وتوصيات، من أهمها:

وجود تضارب بين السياستين المالية والنقدية أدى ذلك إلى تراكم الدين العام المحلي، وأوصت الدراسة باستكمال إصلاح إدارة المالية العامة، وترشيد الإنفاق وتنفيذ الإصلاحات المالية، ونقل وظائف الخزانة إلى وزارة المالية، وتفعيل وظيفة التخطيط وإدارة النقدية، والعمل على تطبيقها إلى جانب فرض ضرائب على عوائد الدين العام المحلي والتسريع بإنشاء السوق المالية، وربط سعر الفائدة على الدين العام بمؤشرات الاقتصاد، وليس بموجب الاتفاقيات والمزايدات. (عبدالله، 2014: 88)

5- دراسة مجدولين (2011م) بعنوان: "كفاءة السياسة المالية في مواجهة وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمني":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التحليلي الكمي والمنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي المقارن، هدفت الدراسة الى توضيح الوضع المالي وتقييم قدرة الدولة على الاستدامة المالية، مع القيام بمقارنة نتائج الاقتصاد اليمني مع كل من اقتصاد ماليزيا وكوريا الجنوبية، خلصت الدراسة إلى هشاشة الاقتصاد اليمني ووجود كثير من المعوقات أمام انطلاقه لتحقيق التنمية المستدامة؛ إذ كان أهمها ضعف الاستقرار الأمني، وارتفاع حجم الدين العام ناتج عن تنامي عجز الموازنة العامة، ومن ثم تزايد نصيب الفرد من عبء الدين العام خصوصًا الخارجي منه.

وأوصت الدراسة إلى السيطرة على الدين العام عن طريق علاج الاختلال الاقتصادية والمالية والعمل على رفع حصيلة الإيرادات الضريبية، وترشيد الإنفاق وضبطه، وتحديد الأولويات المرحلية لتنفيذ الأهداف والقضاء على الفساد

لضمان الحد من الموارد المهدرة، وإنشاء هيئة متخصصة للدين العام الخارجي (سعيد، 2011: 148)

6- دراسة مسعد (2010م) بعنوان: " أذون الخزانة وأثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية ":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، هدفت الدراسة الى القاء الضوء على الخلفية العامة عن اقتصاد اليمن للفترة 1990 -2006م والإطار النظري لأذون الخزانة ودورها في تحقيق الاستقرار المالي والنقدي والعبء الاقتصادي والمالي لسياسات إصدار أذون الخزانة إلى جانب الآثار الاقتصادية لتطبيقها في النمو الاقتصادي والسبل الممكنة لتطوير السياسة المتعلقة بهذه الأداة.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، من أهمها: إعادة النظر في سياسة أذون الخزانة وتخفيض سعر الفائدة على الديون قصيرة الأجل، ومراعاة قدرة الإيرادات العامة عند إصدار أدوات الدين، وتوجيه أذون الخزانة نحو القطاع الخاص والأفراد، والاستفادة منها في تنفيذ المشاريع الاستثمارية والإسراع بإقامة السوق المالية لحشد المدخرات الوطنية إلى جانب اتخاذ الإجراءات المكافحة للتهرب الضريبي، والتهريب الجمركي لضمان زيادة الموارد العامة. (مسعد، 2010: 72)

- الدراسات العربية:

1- دراسة (عجب، معتز،2023م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في السودان":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج الكمي، هدفت الدراسة إلى بيان أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في السودان في الفترة (1992-2021م)، ومن اهم نتائج الدراسة وجود علاقة عكسية بين الدين العام والنمو الاقتصادي، أوصت الدراسة بتوجيه الدين العام إلى القطاعات الإنتاجية بدلًا من القطاع الاستهلاكي حتى يكون له انعكاس إيجابي في النمو الاقتصادي (عجب، معتز، 2023: 112)

2- دراسة (عباس، وآخرين،2021م) بعنوان: "أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في مصر":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، والمنهج الكمي، هدفت هذه الدراسة إلى تقدير أثر الدين الخارجي في النمو الاقتصادي في مصر في الفترة 1994-2018م وأكدت النتائج التجريبية وجود علاقة ذات دلالة إحصائية معنوية سالبة بين نسبة الدين الخارجي إلى الناتج القومي الإجمالي والنمو الاقتصادي؛ وذلك في الأجلين القصير والطويل.

كذلك أوضحت الدراسة أن الدين الخارجي كان له تأثير سلبي في النمو الاقتصادي (إبراهيم، محمد، 2022: 93)

3- دراسة (البرماوي، وآخرين،2021م) بعنوان: "أثر الدين المحلي والخارجي في النمو الاقتصادي في مصر":

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستنباطي الاستقرائي، أو ما يطلق عليه منهج الاقتصاد القياسي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام المحلي و الخارجي في النمو الاقتصادي؛ وذلك بالتطبيق على الاقتصاد المصري بحسب نموذج انحدار العتبة (TR)، وأوضحت نتائج الانحدار أن هناك علاقة إيجابية غير خطية بين الدين العام المحلي و النمو الاقتصادي ؛ لذلك توصي الدراسة القائمين على إدارة الدين العام المحلي والخارجي في الاقتصاد المصري بالمحافظة على نسب الدين العام سواء أكانت في المحلي أم في الخارجي في مستويات أقل من العتبة، حتى يتسنى تعزيز النمو الاقتصادي (البرماوي، أدهم، أدهم، 2021: 314)

4- دراسة (العبداني، الغامدي 2020) بعنوان: "أثر الدين العام في بعض المتغيرات الاقتصادية في المملكة العربية السعودية":

اعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي للكشف عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية الكلية محل الدراسة، هدفت الدراسة إلى تحديد أهمية كفاءة الدين العام وتأثيره في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمملكة من قراءة كمية وتحليلية لكل متغير اقتصادي، وتحديد نوع العلاقة ومداها، وتوصلت الدراسة إلى أن استدامة الدين العام مرتبطة مباشرة بكفاءة الدين وفاعليته، كذلك كشفت الدراسة أن هناك تباينًا في الأجل القصير في نسب معدلات نمو خدمة الدين من جهة، ومعدلات النمو في الإيرادات غير النفطية والناتج المحلي غير النفطي والصادرات من جهة أخرى (العبداني، الغامدي، 2020: 93)

5- دراسة (كلبونة ،2018م) بعنوان: "أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين":

اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي (وصفي وقياسي)، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في فلسطين في الفترة (1995-2016م)، وتوصلت الدراسة إلى أن الجزء الأكبر من هذا الدين هو دين عام داخلي. وبالنظر إلى فعالية عملية الاستدانة، فقد تبين أيضًا أن فعالية عملية الاستدانة تعتمد على كيفية استغلال تلك الديون وعلى السياسات التي تتبعها الدولة، بينت الدراسة أيضًا أن نجاح الدولة في علاج مديونيتها يعتمد في الأساس على استراتيجية كل دولة وبرامج الإصلاح التي تتبعها.

وبالنهاية فقد أوصت الدراسة إلى ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الإقراض للاستفادة من هذه القروض بالشكل الأمثل وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والإسهام في عملية التنمية (كلبونة، 2018: 14)

6- دراسة (أبو مدللة، والعجلة، 2016م) بعنوان: "تطور الدين

العام في الأراضي الفلسطينية ":

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، هدفت الدراسة إلى تحليل تطوّر الديَّن العام الفلسطيني، وآثاره في الوضع المالي في فلسطين بتحليل مؤشّرات الديَّن واتّجاهاته.

وتوصلت الدراسة إلى أن حجم الدين العام قد ارتفع في الأراضي الفلسطينية في فترة الدراسة؛ إذ زاد حجم الدين بمقدار 178%، وبمتوسط سنوي قدره14%، وأن الديَّن الداخلي يُعدّ الأسوأ والأكثر تأثيرًا في أعبائه؛ إذ يصل عبء الدين الداخلي من عبء الدين العام قرابة 92%، كذلك فإن الدين الخارجي قد أسهم في تطوير البنية التحتيّة، وعلى الرغم من تزايد المساعدات والمنح الخارجية فذلك لم يسهم في تقليل العجز المالي للسلطة الفلسطينيّة (أبو مدللة، العجلة، 2016: 133)

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة Yusuf, A., & Mohd, S(2021):

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الدين الحكومي في النمو الاقتصادي في نيجيريا باستخدام البيانات السنوية من 1980 إلى 2018م، وأظهرت النتائج التجريبية أن الدين الخارجي يشكل عائقًا أمام النمو على المدى الطويل في حين أن تأثيره في المدى القصير يعمل على تعزيز النمو. وكان للدين المحلي تأثير إيجابي كبير في النمو على المدى الطويل في حين كان تأثيره على المدى القصير سلبيًّا. وعلى المدى الطويل والقصير، أدت مدفوعات خدمة الديون إلى تأخر النمو وذلك يؤكد تأثير عبء الديون. وتشير النتائج إلى أنه يجب على الحكومة توجيه الأموال المقترضة إلى تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد سيؤدي ذلك إلى تحسين النمو الاقتصادي على المدى الطويل، وتوسيع قاعدة الإيرادات وتعزيز القدرة على سداد الديون المستحقة عند استحقاقها كما أن التحسينات المالية التي تشجع تعبئة الموارد المحلية، واستراتيجيات إدارة الديون الفعالة والاعتماد على الدين المحلي بدلًا من الدين الخارجي لزيادة تمويل العجز لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي.(Mohd، Yusuf، 2021: 194)

2- دراسة pegkas (2018م):

اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي (وصفي وقياسي)، هدفت الدراسة الى توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي وعوامل عديدة (الاستثمار، الاستهلاك الخاص والحكومي، والانفتاح التجاري، والنمو السكاني والديون الحكومية) في اليونان، إذ يستمر الاختلال بعد سنوات عديدة من الأزمة المالية. وتوصلت الدراسة الى وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات الاستثمار كالاستهلاك الخاص والحكومي والانفتاح التجاري يؤثران إيجابًا في النمو. ومن ناحية أخرى، هناك تأثير سلبي طويل المدى للدين الحكومي والنمو السكاني في النمو (Pegkas، 2018: 10)

3- دراسة Lee, Siew-Peng, and Yan-Ling Ng (2015م):

اعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي، هدفت الدراسة فيما إذا كان الدين العام قد أسهم في النمو الاقتصادي في ماليزيا في الفترة من 1991 إلى 2013م، كذلك بحثت فيما إذا كانت المؤشرات الأخرى لعبء الدين، مثل: عجز الميزانية، ونفقات الميزانية، وخدمة الدين الخارجي والاستهلاك الحكومي، لها تأثير في النمو الاقتصادي.

وأشارت النتائج إلى أن الدين العام مع مرور الوقت له تأثير سلبي في الناتج المحلي الإجمالي بالإضافة إلى ذلك، وجد أن عجز الموازنة والاستهلاك الحكومي وخدمة الدين الخارجي هي دالة تناقصية للناتج المحلي الإجمالي (Lee, Siew-Peng, and Yan-Ling Ng 2015: 119 -126)

4- دراسة Ntshakala, Precious Lomagugu (2015م):

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير الدين العام الخارجي والمحلي في النمو الاقتصادي في سوازيلاند بما في ذلك المتغيرات مثل: التضخم، والإنفاق الحكومي، وطبقت تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة لتحليل بيانات السلاسل الزمنية تمتد 1988-2013م.

توصلت الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الخارجي والنمو الاقتصادي في سوازيلاند في المدة قيد الدراسة (Ntshakala, Precious Lomagugu 2015: 1- 24)

5- دراسة Ramzan and Zahir (2010م):

اعتمدت الدراسة على المنهج التكاملي (وصفي وقياسي)، وهدفت الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الدين الداخلي والنمو الاقتصادي في باكستان، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الدين الداخلي والنمو الاقتصادي في الباكستان في الفترة 1972-2009م، وهذا يعني أن الأموال التي ولدت من الاقتراض المحلي قد استخدمت جزئيًّا لتمويل النفقات الحكومية، التي تسهم في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Ramzan and Zahir، 2010: 373-387)

6- دراسةJayaraman and others (2008م):

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي، وهدفت الدراسة الى دراسة العلاقة بين الديون الخارجية والمساعدات والنمو الاقتصادي في ست دول من المحيط الهادي، وتوصلت الدراسة إلى أن ارتفاع تدفق المساعدات والديون الخارجية أسهم بوضوح في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في ست دول من دول المحيط الهادي

خلال الفترة 1988 -2004م (Jayaraman T.K Evan Lau، 2008: 272 -282)

المبحث الثاني: الإطار النظري للدراسة:

تثير علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي جدلًا واسعًا بين الاقتصاديين والباحثين، وهي علاقة معقدة ومتعددة الجوانب، ويمكن أن تكون إيجابية أو سلبية تبعًا للظروف والأسباب المختلفة. وفي حالة تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الدين العام للمشاريع الاستثمارية، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز النمو الاقتصادي؛ إذ يعمل ذلك على توفير فرص العمل، وتحسين البنية التحتية، وزيادة الإنتاجية، وتوفير فرص الاستثمار الجديدة.

من الناحية الأخرى، إذا حصل تراكم الدين العام كثيرًا وبدون توجيهه إلى الاستثمارات الحكومية الإيجابية، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تقليل النمو الاقتصادي. وقد تؤدي زيادة الدين العام إلى زيادة تكلفة الاقتراض وتقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات العامة؛ وذلك يؤثر سلبًا في الاستثمارات والنمو الاقتصادي.

اولاً: الدين العام والدور الإنمائي:

الدين العام هو المبلغ الذي يدين به الحكومة لجهات أخرى، سواء أكانت داخلية أم خارجية، والذي يستخدم لتمويل النفقات العامة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وعلى الرغم من أن الدين العام يمكن أن يكون أداة مهمة لتمويل النمو الاقتصادي، فله أيضًا آثار اقتصادية ومالية سلبية إذا لم يُدر إدارة جيدة.

ويمكن أيضًا استخدام الدين العام لتمويل البرامج الاجتماعية والتعليمية والصحية، والتي يمكن أن تعزز التنمية البشرية وتحسن مستوى المعيشة للأفراد، ولكن يجب أن يستخدم الدين العام بحكمة وفي إطار استراتيجية متوازنة تضمن الاستدامة المالية، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المدى الطويل. والدين العام يمكن أن يؤدي دورًا مهمًّا في عملية التنمية الاقتصادية، وذلك من الأثر الذي يتركه في جوانب عديدة من النمو الاقتصادي ويمكن إيجاز بعض الأدوار الرئيسة التي يمكن أن يؤديها الدين العام في الإنماء:

- تمويل الاستثمارات: يمكن استخدام الدين العام لتمويل المشاريع الضخمة والاستثمارات الحيوية، التي تعزز التنمية الاقتصادية. يمكن أن يتضمن ذلك الاستثمار في البنية التحتية، مثل: الطرق، والجسور، والمطارات، وتنمية القطاعات الحيوية، مثل: الصناعة، والزراعة، والطاقة المستدامة، وتحسين الخدمات العامة، مثل: التعليم، والصحة، والنقل.
- تعزيز النمو الاقتصادي: يمكن أن يؤدي استخدام الدين العام بفعالية إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وتعزيز النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، يمكن للدين العام أن يسهم في توفير فرص العمل، وتعزيز الإنتاجية، وتحسين الدخل القومي، كل ذلك يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية.
- تعزيز القدرة التنافسية: يمكن استخدام الدين العام لتعزيز القدرة التنافسية للدولة من دعم الابتكار، وتطوير المهارات، وتحسين بيئة الأعمال. يمكن للدين أن يسهم في تمويل البحث والتطوير وتعزيز التعليم وتدريب القوى العاملة وتطوير البنية التحتية الرقمية؛ وذلك يعزز القدرة التنافسية للدولة في السوق العالمية (زكي، 1985: 23)
- تعزيز التوزيع العادل للثروة: يمكن استخدام الدين العام لتمويل برامج الحماية الاجتماعية والتنمية الاجتماعية، التي تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفئات الأكثر فقرًا وضعفًا، ويمكن أن يُسهم الدين العام في تقليل الفجوات الاجتماعية، وتحقيق التنمية الشاملة للجميع.
- التعامل مع الأزمات: يمكن استخدام الدين العام في التعامل مع الأزمات الاقتصادية أو الطوارئ الطبيعية أو الأحداث غير المتوقعة، ويمكن للحكومات أن تستخدم الدين لتمويل برامج الإنعاش الاقتصادي، ودعم الأفراد والشركات، التي تتأثر بالأزمة، وهذا يسهم في تخفيف الآثار السلبية واستعادة الاستقرار الاقتصادي.
- سد الفجوة الاستثمارية: في عديد من الدول النامية، يوجد غالبًا فجوة بين الموارد المالية المتاحة والاستثمارات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية. ويمكن للدين العام أن يساعد في سد هذه الفجوة عن طريق توفير التمويل اللازم للاستثمارات الحيوية، خاصة عندما يكون تحصيل الإيرادات المحلية غير كافٍ.
- الاستقرار اقتصادي: يمكن استخدام الدين العام أداةً للاستقرار الاقتصادي في فترات الركود الاقتصادي أو الأزمات. عند مواجهة ركود اقتصادي أو صدمات خارجية، قد تزيد الحكومات من الاقتراض لتحفيز الاقتصاد من حزم التحفيز المالي، وبرامج إنشاء فرص العمل، أو شبكات الأمان الاجتماعي. يمكن أن يساعد ذلك في التخفيف من التأثيرات السلبية للصدمات الاقتصادية ودعم الانتعاش الاقتصادي.

أما إذا أدير الدين العام بغير فعالية، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم الأزمات المالية والاقتصادية وتقليل الثقة في الحكومة والاقتصاد، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقليل فرص النمو وتحسين المعيشة.

ولذلك نرى أنه يجب أن يدار الدين بحذر على وفق المبادئ الشفافية والمساءلة والاستدامة المالية، وتنفيذ سياسات اقتصادية ومالية مستدامة لتحقيق التوازن بين الدين والتنمية، وتحسين الإيرادات والتخفيض من النفقات العامة وتحسين كفاءة الإنفاق، ويجب أيضًا أن يوجه الدين العام توجيهًا استراتيجيا للاستثمار في المشاريع ذات الأولوية، والتي تسهم

بفعالية في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة للمجتمع عمومًا.

ثانياً: آثار الدين العام:

يمثل الدين العام واحدة من أخطر المشكلات التي تواجه المجتمع اليمني سواء أُنظِر إليه من الناحية الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية، ومشكلة الدين العام تمثل تحديًا مهمًّا لاستراتيجية التنمية فقد أدى عدم التوافق بين الإنتاج والاستهلاك والادخار والاستثمار إلى وجود فجوة تمخضت عنها مشكلة الدين العام. يمكن أن يكون للديون العامة آثار إيجابية أو سلبية تؤثر في مسيرة عملية التنمية، وتكمن الآثار السلبية في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية، ويمكن توضيحها في الآتي (مصطفى، 2004: 17):

1- الآثار الاقتصادية: الدين العام له آثار اقتصادية عديدة تؤثر في الدولة والاقتصاد عمومًا، وفيما يلي أهمها:

- تكاليف الفائدة والخدمة: يعدُّ سداد فوائد الدين وخدمتها أحد أهم الآثار الاقتصادية للدين العام. فكلما زاد حجم الدين العام وزادت معدلات الفائدة، زادت التكاليف المرتبطة بخدمة الدين، ومن ثم تتناقص الموارد المتاحة للاستثمار في القطاعات الأخرى، مثل: التعليم، والصحة، والبنية التحتية.

- عدم استقرار المالية العامة: يمكن أن يؤثر الدين العام الكبير في استقرار المالية العامة للدولة، قد يؤدي التراكم الزائد للدين إلى عجز مالي وعجز في الميزانية؛ وذلك يزيد من عبء الدين ويؤثر في مصداقية الحكومة في الأسواق المالية وقدرتها على سداد الديون؛ إذ يستخدم الدين العام لتمويل عجز الموازنة العامة هذا من ناحية ، وأعباء خدمة الدين العام تمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة؛ ونظرًا لسوء إدارة المالية العامة فإن الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى وبمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة ، ومن ثم فعجز الموازنة يتزايد ويستمر وهذا الأمر الذي يترتب عليه مباشرة تزايد الدين العام واستمراره في حلقة خبيثة مفرغة من تراكم المديونية وأعباء خدمة الديون، ومن الناحية الأخرى فإن تخصيص مبالغ كبيرة تصل إلى نحو ربع النفقات، ونحو ثلث الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين (القطيط، 2007: 26)

- تزايد الدين العام المحلي أدى إلى تحويل أموال القطاع الخاص، التي كانت قوة لتوظيفها في مشروعات إنتاجية إلى الحكومة؛ إذ بُددت في نفقات عامة غير منتجة. ويترتب على ذلك حرمان القطاع الخاص من رؤوس الأموال وتدهور الإنتاج القومي (عمر، 2003: 33)

- تأثير في الاستهلاك والإنفاق الحكومي: قد يؤثر الدين العام الكبير في الاستهلاك والإنفاق الحكومي. يمكن أن يحدث زيادة في الدين العام انقباضًا في الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية والصحة والتعليم، ومن ثم يؤثر في مستوى المعيشة والخدمات المقدمة للمواطنين.

- التضخم وتدهور العملة: قد يؤدي الدين العام الكبير إلى زيادة في الإنفاق العام وتمويلها عبر الاقتراض أو طباعة مزيد من النقود، وهذا يرفع مخاطر التضخم، ويمكن أن يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية؛ وذلك يزيد من تكاليف الاستيراد ويؤثر في القوة الشرائية للمواطنين؛ إذ يسهم تراكم الدين العام في زيادة الضغوط التضخمية في الاقتصاد المحلي؛ إذ إن الزيادة النسبية في المعروض النقدي، واتساع فجوة الطلب المحلي، قد سببت ارتفاعًا في معدل الأسعار، ولقد جاء ذلك نتيجة لعجز الموازنة العامة المزمن والذي موّل في الأساس بإصدارات نقدية متتالية (كمال، 1990: 394)

- تزايد حجم الدين العام المحلي أدى إلى إزاحة الحكومة للقطاع الخاص، وهذه الإزاحة لها آثارها الانكماشية على الائتمان وفرص العمل وتوزيع الدخل.

2 - الآثار السياسية: تظهر في الديون الخارجية، فتعمل الدول الدائنة على استخدام هذه الديون للسيطرة على الدول المدينة والتحكم فيها وبمواردها وتؤثر في سلطة الدولة وسيادتها، فتتعرض الدولة لتدخل خارجي من صندوق النقد الدولي عن طريق برنامج إصلاح خاص بها ولكن أكثر الدول التي اتبعت هذه البرامج زادت من حدة مديونيتها بدلًا من تخفيفها وحل العجز في ميزانيتها.

إن الدين العام يمكن أن يؤثر في الجوانب السياسية تأثيرًا ملحوظًا، ويمكن إيضاح أهمها بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:

- الاعتمادية السياسية: يمكن أن يكون للدين العام تأثير كبير في مستوى الاعتمادية السياسية للحكومة، إذا كان الدين العام مرتفعًا وغير مستدام، فقد يزيد ذلك من عدم الثقة في الحكومة ويؤدي إلى ضعف دعم الجمهور وانتقادات من الأطراف السياسية المعارضة.

- استخدام الدين العام أداة سياسية: في بعض الحالات، يمكن للحكومات استخدام الدين العام أداة سياسية لتحقيق أهدافها السياسية، يمكن أن تستخدم الحكومة الدين العام لتمويل البرامج الاجتماعية أو المشاريع البنية التحتية الكبيرة التي تزيد من شعبيتها وتعزز مكانتها السياسية.

- الاستقرار السياسي: إذا أدير الدين العام جيدًا وحقق التوازن بين الإقراض والسداد، فقد يسهم ذلك في الاستقرار السياسي؛ فعندما تكون الحكومة قادرة على تلبية التزاماتها المالية وتحافظ على استدامة الدين، يمكنها تجنب الأزمات المالية والاضطرابات التي يمكن أن تؤثر في الاستقرار السياسي.

- العلاقات الدولية: يمكن أن يؤثر الدين العام في العلاقات

الدولية للبلد. إذا كان هناك قلق بشأن استدامة الدين العام، فقد يؤثر ذلك في قدرة البلد على الحصول على التمويل الخارجي وجذب الاستثمارات من الدول الأخرى. وبعض المقرضين الدوليين قد يفرضون شروطًا صارمة أو يطلبون إصلاحات اقتصادية قبل تقديم المساعدة المالية.

ومن عرض ما سبق نلاحظ أن الدين العام يمكن أن يؤثر في الحياة السياسية للدولة بطرائق عديدة، ومن ثم يتطلب التعامل مع هذا التحدي إجراءات حازمة وتنفيذ إصلاحات هيكلية لتحسين إدارة الدين العام، وتقليل المخاطر السياسية والاقتصادية، ومن المهم أن تعمل الحكومات على تنويع مصادر التمويل وتحسين إيراداتها وتقليل الإنفاق الحكومي الزائد وتطوير القطاعات الحيوية وزيادة الاستثمارات الخاصة لتحسين الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، كذلك يمكن استخدام التكنولوجيا الحديثة والحلول الرقمية في إدارة الدين العام والحد من الاختلافات في النظم الضريبية وتعزيز الشفافية والمساءلة لتحسين الإدارة المالية والسياسية للدولة.

3 - الآثار الاجتماعية: تتمثل في أن الدول تحصل على الدين في زمن وتسدده في زمن آخر، فإذا استخدمته في المشاريع الإنتاجية فإنه سيزيد من رفاهية الأجيال القادمة؛ أما إذا استخدمته في مشاريع استهلاكية وأغلب الدول النامية تقوم بذلك فإنه سيقلل من رفاهية الأجيال القادمة ويحملهم عبئًا إضافيًا نتيجة لزيادة الضرائب المترتبة عليهم.

إلى جانب الآثار الاقتصادية والسياسية للدين العام هناك بعض الآثار الاجتماعية، ويمكن إيضاح أهمها بشيء من الإيجاز على النحو الآتي:

- أن أهم تكاليف الدين العام هي التكاليف الإنسانية والاجتماعية والتي تجعل ملايين الأفراد يصابون بالإحباط واليأس من تحسن الأحوال في المستقبل، كذلك يضيع على ملايين أخرى من الأطفال فرص السعادة والتمتع بالحياة وذلك من دون جريمة اقترفوها سوى أنهم ولدوا في مجتمع يتزايد فيه حجم الدين العام؛ وذلك يؤدي إلى عدم استقرار المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا (موسى، 1990: 5 -10)

- تأثيرات الفقر والتفاوت: الدين العام الكبير قد يؤثر في الفقر والتفاوت الاجتماعي. عندما تكون الموارد الحكومية محدودة بسبب تكاليف خدمة الدين، فإنه قد يكون هناك تقليص في الإنفاق على برامج الرفاة الاجتماعي والمساعدات الاجتماعية؛ وذلك يؤثر في الفئات الضعيفة ويعزز التفاوت الاجتماعي؛ إذ إن زيادة أعباء الدين المحلي تؤدي إلى سوء توزيع الدخل القومي؛ وذلك لأن جانبًا مهمًا من الإيرادات العامة وبخاصة الإيرادات السيادية (الضرائب) تعود مرة أخرى إلى الشرائح الغنية في المجتمع في صورة مدفوعات بفوائد الدين العام المحلي وأقساطه، وذلك بدلًا من توجيه حصيلة الضرائب إلى الإنفاق على التعليم، والصحة، والقطاعات الاجتماعية الأخرى، التي تستفيد منها كثيرًا الشرائح الفقيرة في المجتمع (عبد العال، 2017: 332)

ومن هذا المنطلق يتضح أن الآثار التي تترتب على الدين العام الداخلي تقتصر فقط على الآثار التوزيعية؛ إذ ينتقل الدين بين فئات المجتمع المقيمة داخل حدود الدولة ومن ثم لا يشكل أثرًا في الثروة القومية، وعلى العكس من ذلك في حالة الدين الخارجي الذي يترتب على سداده استقطاع جزء من هذه الثروة.

- الدين العام في جوهره هو ترحيل من جيل إلى جيل لاحق. ويتوقف هذا على نوعية استخدام الدين العام المحلي، فإن كان إنفاقه على أغراض استهلاكية تحمل الجيل القادم العبء كله لحساب الجيل الحالي والعكس قد يكون صحيحًا (موسى، 1990: 15)

- تحمل الأعباء: قد يترتب على الدين العام زيادة الأعباء المالية على المواطنين والشركات. ويمكن أن ترتفع الضرائب أو تفرض رسوم إضافية لتمويل الدين العام، وهذا يمكن أن يؤثر في الدخل والقدرة الشرائية للأفراد وتنافسية الشركات.

- التضخم وانخفاض القدرة الشرائية: إذا لم يُدر الدين العام جيدًا، فإن زيادة الإقراض للتمويل قد تؤدي إلى زيادة التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. قد يرتفع مستوى الأسعار ويقل قوة العملة؛ وذلك يجعل من الصعب على الأفراد تلبية احتياجاتهم الأساسية ويؤثر في المعيشة اليومية للناس.

في النهاية، تجب ملاحظة أن الآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدين العام تختلف من دولة إلى أخرى وتعتمد على عوامل عديدة، مثل: حجم الدين العام، وهيكل الاقتصاد، وسياسات الحكومة، وظروف السوق المالية العالمية وتجب ملاحظة أنه يمكن أن يكون للدين العام تأثيرات إيجابية أو سلبية اعتمادًا على كيفية إدارته واستخدامه من الحكومة، وتحقيق التوازن المناسب في إدارة الدين العام يعدُّ أمرًا مهمًّا للحكومات لتجنب الآثار السلبية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

4- آثار سياسة الإفراط في القروض:

سياسة الإفراط في القروض تعني زيادة كبيرة في منح القروض والاقتراض في الاقتصاد يمكن إيجاز أهم الآثار لسياسة الإفراط في القروض، وتضخم الدين العام فيما يلي (عبد العال، 2017: 334):

- زيادة الدين العام: عندما تمنح القروض كثيرًا من دون مراعاة القدرة على السداد، فإنه يزيد من الدين العام للحكومة. يمكن أن يؤدي زيادة الدين العام إلى ضغوط مالية على الدولة؛ إذ يجب على الحكومة توفير الأموال لسداد الديون وسد العجز في الميزانية، وهو ما قد يؤثر في الاستدامة المالية للبلد

وقدرتها على تلبية احتياجات المواطنين.

- التضخم: عندما تزيد القروض كثيرًا، فإن ذلك يزيد من كمية الأموال المتاحة في الاقتصاد. وبما أن العرض الزائد للأموال يؤدي عادة إلى تضخم الأسعار، فإن الإفراط في القروض يمكن أن يؤدي إلى زيادة التضخم. يمكن أن يؤثر التضخم العالي في القدرة الشرائية للمواطنين ويزيد من تكلفة المعيشة.

- عدم الاستقرار المالي: الإفراط في القروض قد يؤدي أيضًا إلى عدم الاستقرار المالي في البلد؛ فعندما يزداد الدين العام كثيرًا، يمكن أن يتراكم الاهتمام على القروض ويزيد من خطر عدم قدرة الحكومة على سداد الديون المستحقة، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تدهور التصنيف الائتماني للبلد، وزيادة تكلفة الاقتراض المستقبلية (كلبونة، 2018: 16).

- إذا كان للدين العام المحلي القدرة على زيادة الطلب الكلي في الأجل القصير على وفق رؤية عديد من الاقتصاديين؛ إذ يمكن للحكومة زيادة الإنفاق العام بما تستدينه، وألا يكون خلاف ذلك إذ يتحول الاقتراض الحكومي الداخلي إلى آفة مستمرة، تستخدمه الحكومة بصورة ترقيعية لسداد ديونها السابقة، ومن ثم لا يمكن للحكومة زيادة الطلب الكلي في الأجل الطويل.

- تأثير في الاستثمار: إذا كان هناك إفراط في القروض، فقد يكون هناك زيادة في المخاطر المالية وعدم اليقين في الاقتصاد. وهذا قد يؤدي إلى تراجع الاستثمارات؛ إذ يكون المستثمرون أكثر حذرًا في ضخ الأموال في بيئة اقتصادية غير مستقرة. قد يؤثر انخفاض الاستثمار في النمو الاقتصادي، وفرص العمل، وقد يعاني الاقتصاد من وجود فجوة بين الادخار والاستثمار؛ ونظرًا لأنه من الواجب أن يحظى القطاع الخاص بالجزء الأكبر من الإسهام في الخطة الاستثمارية، فإن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في فرص التمويل يؤثر سلبًا في تنفيذ الخطة الاستثمارية والناتج المحلي الإجمالي طبقًا لمبدأ المزاحمة.

- استخدام الدين العام لتمويل عجز الموازنة، يؤدي إلى زيادة أعباء خدمة الدين، وهو ما يمثل نفقات إضافية في الموازنة العامة للدولة، كما أنه مع سوء إدارة الدين العام يزداد عجز الموازنة نتيجة لزيادة الإنفاق العام بمعدل نمو أكبر من معدل نمو الإيرادات العامة، فيستمر بذلك الدين العام في الزيادة في حلقة خبيثة مفرغة لا تبقي ولا تذر لأي تنمية مستهدفة، كما أن تخصيص نحو ثلث المصروفات ونحو نصف الإيرادات لخدمة الدين يعني حرمان المواطنين من الاستفادة من هذه المبالغ المخصصة لخدمة أعباء الدين.

- الدين العام الخارجي يمثل تدفقات نقدية داخلة في ميزان المدفوعات؛ وذلك يسهم في تخفيض العجز الكلي في هذا الميزان، وفي المقابل فإن أعباء خدمة هذا الدين من فوائد وأقساط تمثل تدفقات خارجة تزيد في العجز في الميزان، وهو ما يزيد من أزمة سعر صرف الدولار، ويحمل الموازنة بمخاطر ارتفاعه.

- الضعف المالي: الإفراط في الإقراض يمكن أن يجعل الاقتصاد أكثر عرضة للصدمات الخارجية، أو التغيرات في ظروف السوق. وإذا كان الإقراض مقومًا إلى حد كبير بالعملات الأجنبية، فإن انخفاض قيمة العملة المحلية يمكن أن يزيد من عبء سداد الديون. بالإضافة إلى ذلك، فإن الانكماش الاقتصادي أو الارتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة يمكن أن يجعل من الصعب على المقترضين الوفاء بالتزامات ديونهم؛ وذلك يؤدي إلى زيادة خطر التخلف عن السداد والضائقة المالية.

- تضخم أسعار الأصول: يمكن أن يسهم الإقراض المفرط في تضخم أسعار الأصول، مثل: العقارات، أو الأسهم، أو الأصول الاستثمارية الأخرى. عندما تكون هناك وفرة من الائتمان المتاح، يمكن أن يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على هذه الأصول؛ وذلك يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وهذا يمكن أن يخلق فقاعة أسعار الأصول؛ إذ تصبح الأسعار منفصلة عن قيمها الأساسية. عندما تنفجر الفقاعة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى خسائر مالية كبيرة، وعدم استقرار اقتصادي.

- تدهور جودة الائتمان: يمكن أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى تدهور جودة الائتمان. عندما تُمنح القروض من دون تقييم مناسب للجدارة الائتمانية للمقترضين، أو عندما تُخفف معايير الإقراض، فإن ذلك يزيد من احتمالية القروض المتعثرة (NPLs)أو التخلف عن سداد القروض. وهذا يمكن أن يضعف الميزانيات العمومية للمؤسسات المالية، ويعوق قدرتها على تقديم مزيد من الائتمان للقطاعات الإنتاجية في الاقتصاد.

- الاختلال الاقتصادية: يمكن أن يسهم الإفراط في الإقراض في تراكم الاختلال الاقتصادية. على سبيل المثال، إذا كان الإقراض موجهًا في المقام الأول نحو قطاعات أو صناعات معينة، فقد يؤدي ذلك إلى توزيع غير متساوٍ للموارد، ويؤدي إلى تفاقم المشكلات الهيكلية داخل الاقتصاد. وقد يؤدي ذلك إلى الإفراط في الاستثمار في قطاعات معينة، في حين قد تعاني قطاعات أخرى من نقص الاستثمار أو الإهمال.

المبحث الثالث تحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة

إن عملية إدارة الدين العام وربطه بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتطبيق استراتيجية لإدارة الدين العام في أي بلد من أهم واجبات السلطات المالية ومن منظور اقتصادي كلي أكثر اتساعًا للسياسة العامة، يجب أن تسعى أي حكومة إلى التأكد من مقدرة اقتصادها على تحمل مستوى الدين العام ومعدل نموه ومن إمكانية خدمة هذا الدين في ظل مجموعة كبيرة من الظروف المختلفة مع القدرة في الوقت نفسه على تحقيق الأهداف المتعلقة بالتكلفة

والمخاطر كما ينبغي أن تتأكد السلطات المالية القائمة على إدارة الدين من أن نسبة الدين العام، ومستوى خدمة الدين العام (الفوائد +الأقساط) إلى إجمالي الناتج المحلي، وجملة الإيرادات الذاتية، وحجم الصادرات لم تتجاوز الحدود الآمنة (المعيارية) على وفق المؤشرات التي تتناول إمكانية استدامة المالية العامة الصادرة عن صندوق النقد الدولي.

هناك نقاش مستمر بشأن علاقة الدين العام بالنمو الاقتصادي، وتتباين الآراء بشأن طبيعة هذه العلاقة وتأثيرها، وفيما يلي بعض النقاط الرئيسة التي تحلل هذه العلاقة:

التأثير الإيجابي: تعدُّ الاستدانة العامة واحدة من وسائل تمويل النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، يمكن للدين العام أن يوفر التمويل اللازم للاستثمار في البنية التحتية، وتعزيز الخدمات العامة، ودعم القطاعات الحيوية، مثل: التعليم، والصحة، عندما يستخدم الدين العام بفعالية، ويدار الدين بحكمة، يمكن أن يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي.

التأثير السلبي: قد يؤدي تراكم الدين العام إلى آثار سلبية في النمو الاقتصادي. عندما تكون نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عالية جدًّا، قد يتسبب ذلك في زيادة الضغط على الموارد المالية للحكومة وتقليل الاستثمارات العامة، قد يؤدي ذلك إلى تقليل الإنفاق على البنية التحتية والخدمات العامة، وتقليل الاستثمارات الخاصة والابتكار، ومن ثم تقييد النمو الاقتصادي.

لتحليل العلاقة بين الدين العام والنمو الاقتصادي في اليمن، يمكن استخدام مؤشرات عديدة فيما يلي، أهمها:

أولًا: مؤشرات الدين المحلي في اليمن:

يظهر الجدول الآتي عددًا من المؤشرات الخاصة بالدين العام اليمني المحلي للوقوف على موقف الدين العام في فترة الدراسة:

جدول (1) مؤشرات الدين العام اليمني المحلي للفترة من 2005 - 2020م

السنة	الدين العام المحلي (مليون ريال)	معدل نمو الدين العام المحلي %	الناتج المحلي الإجمالي مليون ريال	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي%	نسبة الدين المحلي إلى الناتج المحلي%	الإيرادات الذاتية (مليون ريال)	نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية%	نصيب الفرد من الدين العام المحلي الإجمالي(ريال)	عدد السكان بالألف
2005م	396827	-	3646557	-	11	1097104	36	19837	20004
2006م	448375	13	4495179	23.3	10	1434662	31	21750	20614
2007م	576984	28.7	5099905	13.5	11	1414290	41	26836	21500
2008م	775646	34.4	6072272	19	13	1979055	39	35097	22100
2009م	1292562	66.6	5772915	-4.9	22	1278544	101	56691	22800
2010م	1546615	19.7	6786814	17.6	22.8	1774900	87.2	66796.9	23154
2011م	1892033	22.3	6644660	-2.1	28.5	1709300	110.7	79387.1	23833
2012م	2235751	18.2	6875253	3.5	32.6	1917100	116.7	91154.7	24527
2013م	2849440	27.4	7701300	12.1	37.0	2026800	140.6	112916.2	25235
2014م	3180049	11.6	8467800	10	37.6	1983000	160.4	122516.9	25956
2015م	4089960	28.6	5729031	-32.4	71.4	1042500	392.4	153193.5	26698
2016م	4872404	19.1	5316938	-7.20	91.7	455300	1070.2	177436.4	27460
2017م	5817000	19.4	5190032	-2.4	112.1	349000	1666.8	206496.3	28170
2018م	7283000	25.2	11579000	123	62.9	719000	1013	251858.8	28917
2019م	8428000	15.8	12606000	9	66.9	874000	964.3	283933.6	29683
2020م	9652000	14.6	14012000	11	68.9	882000	1094.4	323610.3	29826

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني – تقارير سنوية متفرقة 2005م-2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010م-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء- كتب سنوية متفرقة 2005م – 2017م.

من بيانات الجدول (1) يتضح الآتي:

- تنامي الدين العام الداخلي في سنوات الدراسة عامًا بعد آخر؛ إذ بلغ في عام 2005م (بداية الفترة) نحو 396مليار ريال ليصل إلى نحو 9,6ترليون ريال عام 2020م (نهاية الفترة) وبما نسبته 11%، 68.9%من إجمالي الناتج المحلي.

- في عام 2006م انخفضت نسبة الدين المحلي إلى 10% من الناتج المحلي وفي عام 2007م ارتفعت نسبة الدين المحلي إلى 11% من الناتج المحلي، ثم استمر ارتفاع نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي من (13%) عام 2008م لتصل ذروتها في عام 2017م؛ إذ بلغت (112.1%) ثم تراجعت في

عام 2018م إلى (62.9%) ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 2019م وعام 2020م؛ فقد ارتفعت إلى 66.9%و68.9% على التوالي.

ومما سبق نخلص إلى أن نسب الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي تجاوزت الحدود الآمنة المتعارف عليها دوليًّا؛ وذلك في الفترة (2015-2020م)، وهذا يعكس إفراط الحكومة في اللجوء إلى الدين العام المحلي لسد العجز في الموازنة العامة للدولة، وأنه لا يوجد تخطيط اقتصادي للقروض المحلية؛ إذ يحصل الاقتراض من أجل الإنفاق على (النفقات الجارية) من رواتب ومستحقات الموظفين ومصاريف المؤسسات الحكومية وغيرها من النفقات الجارية (المستهلكة).

- استمرار ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع؛ إذ تشير بيانات الجدول (1) وبخصوص نصيب الفرد من الدين العام المحلي، نلاحظ أن نصيب الفرد من الدين العام المحلي عام 2005م مبلغ 19837 ريالًا وينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام المحلي مع إمكانياته متمثلة في نصيبه من الدخل فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان؛ إذ وصل نصيب الفرد من الدين العام المحلي50% من متوسط دخله في السنة؛ ولما كان نصيب الفرد من الدخل 182291ريالًا فإن نسبة نصيب الفرد من الدين العام المحلي إلى متوسط الدخل تبلغ 11% في عام 2005م وهذه النسبة تكون في حدود الأمان ثم ارتفع وتصاعد حجم الدين العام المحلي في السنوات اللاحقة ولقد صاحب تزايد حجم الدين العام المحلي ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع ؛ إذ بلغت أقصى نسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدين العام إلى متوسط دخله وذلك عام 2020م لتصل إلى 68.9%.

ونرى أن هذه النسبة تجاوزت حدود الأمان، ويعود السبب في ذلك الارتفاع إلى زيادة معدلات نمو الدين العام المحلي عن معدلات نمو الناتج المحلي وانخفاض مستويات الدخول الفردية وارتفاع النمو السكاني في الجمهورية اليمنية.

- نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية هي مؤشر آخر يستخدم لتقييم وضع الدين العام في بلد ما، كما يعكس هذا المؤشر العلاقة بين حجم الدين العام في البلد وحجم الإيرادات التي تجنيها الحكومة من مواردها الطبيعية والاقتصادية والضرائب والرسوم؛ ومن ثم نلاحظ ارتفاع نسبة الدين المحلي إلى إجمالي الإيرادات الذاتية من (36%) في عام 2005م لتصل ذروتها في عام 2017م فقد بلغت (1666.8%) ثم تراجعت في عامي 2018م و2019م؛ إذ بلغت على التوالي (1013%و964.3%) لتعود للتذبذب من جديد والتصاعد وفي عام 2020م، نلاحظ أن نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية في اليمن قد ارتفعت إلى مستوًى قياسي يبلغ 1094.4٪، وهذا يعني أن حجم الدين العام في اليمن يفوق بكثير حجم الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة من مصادرها المختلفة.

ومن جرى استعراضه نستخلص أن نسبة الدين المحلي إلى الإيرادات الذاتية ارتفعت كثيرًا في السنوات الأخيرة، وذلك بسبب الأزمة الإنسانية والصراع المسلح الذي تعاني منه البلاد، كذلك يتضح من هذه الأرقام أن الوضع المالي في اليمن يشير إلى تحديات كبيرة؛ إذ يواجه البلد صعوبات في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوليد الإيرادات الكافية لتغطية النفقات الحكومية والخدمات العامة، وهذا يؤثر كثيرًا في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

- وبالمقارنة بين معدل نمو الناتج المحلي ومعدل نمو الدين المحلي نجد أنه في ظل تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من عام إلى آخر كان هناك بالمقابل نمو متزايد لمعدلات نمو الدين العام المحلي ففي عام 2007م بلغ معدل نمو الدين المحلي 28.7% في حين كان معدل نمو الناتج المجلي في العام نفسه (13.5%) ثم ارتفع معدل نمو الدين المحلي لتصل ذروتها في عام 2009م فقد بلغ 66.6% وعند المقارنة مع معدل نمو الناتج المحلي للعام نفسه نجد في المقابل انخفاض معدل نمو الناتج المحلي ليصل إلى معدل (-4.9%).

نرى أن أسباب زيادة معدلات نمو الدين العام المحلي بوتائر أكبر من معدلات نمو الناتج المحلي في معظم سنوات فترة الدراسة بسبب تأثر الناتج المحلي الإجمالي بمقدار التغيرات في حجم إنتاج النفط وحصة الدولة وكذلك بمستويات أسعاره العالمية، بالإضافة إلى العجز الهيكلي المزمن الذي تواجهه الموازنة العامة للدولة وقصور في مستوى الإيرادات العامة وإلى متطلبات السياسة النقدية الهادفة إلى استقرار العملة المحلية وأسعار الصرف بين الحين والآخر.

وفي عام 2020م تعقد الوضع أكثر؛ وذلك بسبب قيام سلطات صنعاء في حظر تداول الأوراق النقدية المطبوعة حديثًا (الجديدة) والصادرة عن البنك المركزي اليمني في عدن بعد عام 2017م وذلك في المناطق جميعًا الخاضعة لسيطرتها.

من تحليل مؤشرات الدين العام المحلي في مدة الدراسة نلاحظ أن حجم الدين المحلي يتزايد باستمرار منذ عدة سنوات ويزيد العجز في الميزانية العامة ويؤثر سلبًا في النظام المالي والمصرفي في البلد وتؤثر الأزمات الاقتصادية والسياسية والأمنية التي تمر بها اليمن كثيرًا في الدين العام المحلي وتزيد من خطورة المشكلة.

ثانيًا: مؤشرات الدين الخارجي في اليمن:

يظهر الجدول الآتي عددًا من المؤشرات الخاصة بالدين العام الخارجي في اليمن، ومن هذه المؤشرات نستطيع أن نتعرف إلى الحدود الآمنة للدين العام الخارجي.

جدول (2) مؤشرات الدين العام اليمني الخارجي للفترة من 2005 -2020م

السنة	الدين العام الخارجي (مليون دولار)	الدين العام الخارجي (بالمليون ريال)	معدل نمو الدين الخارجي %	الناتج المحلي الإجمالي (مليون ريال)	معدل نمو الناتج المحلي %	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي%	الصادرات من السلع والخدمات (بالمليون ريال)	نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات %	نصيب الفرد من الدين العام الخارجي (ريال)	عدد السكان بالألف
2005م	5168	989258.6	-	3646557	-	27	1074549	92	49453	20004
2006م	5371	1058356	7	4495179	23.3	24	1316198	80	51342	20614
2007م	5820	1157889	9.4	5099905	13.5	23	1256417	92	53855	21500
2008م	5894	1177503	1.7	6072272	19	19	1519162	78	53281	22100
2009م	5917	1200263	1.9	5772915	-4.9	21	1270134	94	52643	22800
2010م	6139	1348063	12.3	6786814	17.6	19.9	1403300	96.1	58221.6	23154
2011م	6081	1300118	-3.6	6644660	-2.1	19.6	1523600	85.4	54551.2	23833
2012م	7240	1551894	19.4	6875253	3.5	22.6	1513800	102.6	63272.9	24527
2013م	7246	1557093	0.3	7701300	12.1	20.3	1565400	99.5	61704	25235
2014م	7266	1561391	0.3	8467800	10	18.5	1438400	108.6	60155.3	25956
2015م	6884	1479303	-5.3	5729031	-32.4	25.9	203900	725.5	55409	26698
2016م	6768	1713996	-1.7	5316938	-7.20	32.3	1046800	163.8	62418	27460
2017م	6376.1	2352780.9	-5.3	5190032	-2.4	45.4	1006500	233.8	83521	28170
2018م	8542	4595596	33.96	11579000	123	39.7	1308600	351.2	158923	28917
2019م	8640.1	4942137.2	1.1	12606000	9	39.2	1178200	419.5	166497	29683
2020م	8170.4	6005244	-5.4	14012000	11	42.9	1561800	384.5	201342	29826

المصدر: جمعه وحسبه الباحث بالاستعانة بتقارير البنك المركزي اليمني – تقارير سنوية متفرقة 2005 -2020م.

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد- تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.

- الجهاز المركزي للإحصاء- كتب سنوية متفرقة 2005 – 2017م.

- وزارة التخطيط والتعاون الدولي، 2019م.

ويلاحظ أن الرصيد القائم للدين الخارجي في عام 2005م (بداية الفترة) كان 5.1مليار دولار؛ أي: ما يعادل989مليار ريال، وكانت نسبته إلى الناتج المحلي والصادرات 27% و92% على التوالي، ثم ارتفع في عام 2006م بمعدل 7%؛ إذ بلغ نحو 5.3 مليار دولار؛ أي: ما يعادل 1.05 تريليون ريال وبما نسبته إلى الناتج المحلي والصادرات للعام نفسه 24%و80% على التوالي، واستمر في التصاعد حتى عام 2014م ثم وصل إلى 7.2مليار دولار ثم انخفض إلى6.3مليارات دولار عام 2017م؛ وذلك بسبب تعليق القروض الخارجية وتسديد البنك المركزي لخدمة الدين الخارجي المستحقة، واستقرت القيمة الإجمالية للديون الخارجية عند ما يقرب من 6.7مليارات دولار و6.3مليارات دولار أمريكي بين عامي 2015م و2017م، ثم ارتفعت الديون الخارجية بمقدار ملياري دولار في عام 2018م مع الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن؛ لتسهيل تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار سعر الصرف لتصل إلى 8.1 مليار دولار؛ أي: بما يعادل 4.5 تريليونات ريال وبمعدل نمو 33.96% وكذلك نلاحظ استمرار ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي والصادرات للعام نفسه لتصل إلى 39.7% و 351.2% على التوالي، وفي عام 2020م (نهاية الفترة) وصل رصيد الدين الخارجي إلى 8.1 مليارات دولار؛ أي: ما يعادل 6 تريليونات ريال يمني؛ إذ شكلت 42.9%و 384.5% من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك إلى الصادرات .

أ- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي:

عند قياس نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الاقتصادي للبلد، نجد أن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي تضاعفت بأكثر من ثلاثة أضعاف بين عامي 2015م و2020م. كان الانهيار الاقتصادي العام وتدهور قيمة العملة الوطنية بسبب تنامي الصراع من العوامل الرئيسة التي أدت إلى ارتفاع نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لليمن من 18.5%في عام 2014م إلى45.4%في 2017م.

كما أن مديونية اليمن الخارجية مستقرة نسبيًّا وتتسم بأنها قروض ميسرة على وفق قانون الدين الخارجي توجه القروض الخارجية نحو مشاريع استثمارية، وليس نفقات جارية وذلك يجعلها أكثر جدوى من الدين المحلي عالي التكلفة والذي لا يوجه بالضرورة نحو المشاريع التنموية في حين تتجه القروض الخارجية نحو تمويل مشاريع تنموية وقد تراجع السحب من القروض الخارجية من 550.9مليون دولار عام

2014م إلى63.3مليون دولار عام 2015م؛ أي: بنحو 88.5% بسبب تعليق دعم المانحين، وفي الوقت نفسه، وجود صعوبات واجهت تنفيذ المشاريع أهمها: غياب الأمن في بعض المناطق وأزمة الوقود وشحة المدخلات المادية للمشاريع.

ب - نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات:

يعبر هذا المؤشر عن مدى توفر عملات أجنبية داخل البلد وما تستهلكه الديون الخارجية والفوائد على تلك الديون من التدفقات المالية بالعملات الأجنبية، فكلما ارتفعت هذه النسبة أظهر ذلك أن هناك استهلاكًا كبيرًا للتدفقات النقدية الأجنبية ومن ثم حرمان الدولة من استخدام هذه التدفقات وقت الأزمات.

يوضح جدول (2) مدى استهلاك الديون الخارجية في اليمن للتدفقات النقدية الأجنبية في فترة الدراسة ويلاحظ أن هناك تذبذبًا كبيرًا في نسبة الدين الخارجي إلى حجم الصادرات؛ بحيث تراجعت تراجعًا كبيرًا وملحوظًا في عام 2008م فقد بلغت نسبتها 78% وهي أدنى نسبة وصلت إليها في فترة الدراسة ثم ارتفعت كثيرًا لتصل ما يقارب 725% في عام 2015م، وذلك بسبب توقف صادرات النفط التي كانت تمثل أكبر مصدر للعملة الأجنبية للبنك المركزي اليمني، ومما زاد الأمور تعقيدًا، أن المنح والقروض الخارجية انخفضت بنسبة -5.3%إلى ما يقرب من 382مليون دولار، مقارنةً بعام2014م.

ونتيجة لعدم توافر الاحتياطات الكافية من النقد الأجنبي، واجه البنك المركزي اليمني صعوبات كبيرة في الاستمرار بمواجهة أعباء خدمة الديون بالنيابة عن الحكومة. في عام2015م، أُنفق نحو351مليون دولار لخدمة الديون الخارجية (الفوائد والأقساط).

كذلك نلاحظ استمرار ارتفاع الرصيد القائم للدين الخارجي؛ إذ وصلت في عام 2017م إلى مبلغ 2.3تريليون ريال، وشكلت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات 233.8% ثم عادت من جديد للتصاعد في عام 2018م إلى4.5تريليون ريال وكما ذكرنا آنفًا ارتفعت الديون الخارجية بمقدار ملياري دولار في عام 2018م مع الوديعة السعودية المقدمة للبنك المركزي اليمني في عدن لتسهيل تمويل استيراد السلع الأساسية واستقرار سعر الصرف؛ إذ بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الصادرات 351.2% واستمر رصيد الدين العام الخارجي في الارتفاع ليصل في عام 2020م إلى 6 تريليونات ريال وكذلك نسبة الدين الخارجي إلى الصادرات استمرت في التصاعد فقد بلغت 384.5% في العام نفسه.

ج - نصيب الفرد من الدين العام الخارجي:

عند استعراض بيانات الجدول (2) نلاحظ أن نصيب الفرد من الدين العام الخارجي عام 2005م بلغ 49453 ريالًا وينبغي أن يتناسب نصيب الفرد من الدين العام الخارجي مع إمكانياته متمثلة في نصيبه من الدخل فيكون هذا المؤشر في حدود الأمان إذا وصل نصيب الفرد من الدين العام الخارجي 50% من دخله في السنة، ولما كان نصيب الفرد من الدخل 182291ريالًا فإن نسبة نصيب الفرد من الدين العام الخارجي إلى متوسط الدخل تبلغ 27% في عام 2005م وهذه النسبة تكون في حدود الأمان، ثم ارتفع وتصاعد حجم الدين العام الخارجي في السنوات اللاحقة، ولقد صاحب تزايد حجم الدين العام ارتفاع وتزايد في الأعباء السنوية على أفراد المجتمع إذ بلغت أقصى نسبة لمتوسط نصيب الفرد من الدين العام الخارجي إلى متوسط دخله في عام 2020م لتصل إلى42.9% وهذه النسبة تكون في حدود الأمان و يعود السبب في ذلك بسبب تعليق القروض الخارجية.

ومما سبق عرضه في هذا المبحث - عمومًا - من الدراسة التحليلية للدين العام في اليمن في مدة الدراسة نرى أن تخفيض حجم الدين العام (المحلي والخارجي) في الجمهورية يمثل تحديًا كبيرًا، خاصة مع تدهور الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في البلاد، وقد أدى تراكم الديون العامة إلى تراجع الثقة في الاقتصاد اليمني، وزيادة تكلفة الاقتراض؛ وذلك يجعل من الصعب على الحكومة اليمنية تلبية متطلبات السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

علاوة على ذلك، أن الدين العام في اليمن يعاني من مشكلات عديدة وتحديات كبيرة، من أهمها: النزاع المسلح، والإنفاق الحكومي الزائد، وانخفاض إيرادات النفط والغاز، وتدهور العملة المحلية وعدم القدرة على سداد الديون، والفساد، والتضخم، والفقر والبطالة، والنزوح الداخلي، والكوارث الطبيعية.

النتائج والتوصيات

أولًا: النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

1- تشكل أعباء المديونية في اليمن عبئًا ثقيلًا على الاقتصاد؛ إذ يرتبط نشوؤه أساسًا بالعجز المزمن في الموازنة العامة ويتأثر كثيرًا بحجم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الكلي؛ إذ إن اتساع فجوة الموارد والقائمة على عدم كفاية الموارد المحلية لتمويل متطلبات التنمية المرجوة، وهو الأمر الذي دفع الحكومة للجوء إلى الدين العام وعدم الاهتمام بإيجاد البدائل اللازمة لاستغلال الطاقات والموارد الاقتصادية الكامنة لتحقيق الفائض الاقتصادي، وذلك يؤدي إلى تنامي معدلات الدين العام وأعبائه، ويلحق الأثر الكبير في النمو الاقتصادي.

2- كشفت الدراسة أن خدمة الديون تسببت في تحويل جزء كبير من الموارد المالية لسداد الديون بدلًا من استخدامها في

الاستثمار في البنية التحتية، وتطوير القطاعات الإنتاجية؛ وذلك أثر سلبًا في تحقيق معدل نمو اقتصادي مقبول.

3- أن التوسع والاستمرار في إصدار أذون الخزانة قد أدى إلى حرمان القطاع الخاص من الموارد، التي اتجهت للاستثمار في أذون الخزانة، وهو ما يعني التأثير السلبي في قدرة القطاع الخاص في تنفيذ الخطط الاستثمارية؛ وهذا بدوره أدى إلى ظهور ما يعرف اقتصاديًّا بـ (أثر) (المزاحمة)؛ أي: مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في الحصول على موارد السيولة والمدخرات المحلية المتاحة في الاقتصاد، وهو ما يؤدي بالضرورة إلى ضعف حجم الاستثمارات في الاقتصاد وانخفاض معدل النمو الاقتصادي.

4- ارتفاع تكاليف إصدار أذون الخزانة؛ إذ إن الأعباء التي تحملتها الحكومة أدت إلى الحد من قدرة الدولة في دعم الاستثمار العام؛ إذ إن معظم مبالغ تلك الإصدارات وجهت لتغطية الإنفاق الجاري، وهو ما يثبت تحول أذون الخزانة إلى عبء على الدولة أكثر من كونها أداة لتشجيع الاستثمار وتحقيق النمو الاقتصادي.

5- تدهور العملة المحلية إذ يعاني اليمن من تدهور قيمة الريال اليمني كثيرًا؛ وذلك يؤدي إلى زيادة تكاليف الدين العام، وتراجع القدرة على سداد الديون.

6- غياب إستراتيجية واضحة وشاملة للدين العام في الجمهورية اليمنية كان من نتائجها ظهور حالات التعارض والتنازع في إدارة الدين العام وأدواته واستخدامه إلى جانب أنه لا يوجد حد أقصى للدين العام يجري في ضوئه ضبط السياسات المالية والنقدية.

ثانيًا: التوصيات:

خلصت الدراسة إلى التوصيات الآتية:

1- ضرورة العمل على تفعيل الرقابة على عملية الاقتراض للاستفادة من هذه القروض بالشكل الأمثل وتوجيهها للاستثمار في المشروعات الإنتاجية؛ بهدف تقليل الأعباء الناتجة عن المديونية والاسهام في تنشيط النشاط الاقتصادي، وتحفيز النمو الاقتصادي.

2- يتطلب من الحكومة اليمنية أن تتخذ إجراءات صارمة وفعالة؛ لتحسين إدارة الدين العام، وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد، وذلك بتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية اللازمة، وتحسين جودة الإنفاق، وتحديد الأولويات في الإنفاق الحكومي، وتنويع مصادر الإيرادات المالية لزيادة الإيرادات الحكومية من مصادر أخرى، مثل: الزكاة، والضرائب، والرسوم، وتعزيز الشفافية، ومكافحة الفساد.

3- لإدارة الدين العام بفعالية يتطلب إنهاء الصراع المسلح، وتحقيق السلام والاستقرار، في البلد، وإعادة بناء البنية التحتية، وتطوير الاقتصاد اليمني، وتوفير الخدمات الأساسية والمساعدات الإنسانية والتنموية؛ لتلبية احتياجات السكان، وتحسين مستوى المعيشة في البلد، وتتطلب هذه الجهود التعاون والتضامن الدولي والمساعدات الإنسانية والتنموية لليمن.

4- ينبغي للبنك المركزي اليمني في عدن ووزارة المالية أن تحسن مستوى التنسيق والتكامل بين السياسات المالية والنقدية. كذلك ينبغي للحكومة اليمنية أن تقلل من اعتمادها تدريجيًّا على تمويل البنك المركزي (أي: طباعة الأوراق النقدية الجديدة) للموازنة؛ لأن هذا التوسع النقدي في ظل البيئة الحالية سيسهم دائمًا في زيادة مستوى التضخم وانخفاض سعر صرف الريال، وينطوي على عديد من المخاطر على الاقتصاد الكلي.

5- ضرورة أن تتبنى السلطات المالية نظام الخزانة العامة، الذي يقوم على ربط النفقات العامة بالإيرادات العامة، وتخطيط، النقدية، بما من شأنه الإسهام في تقليص العجز المالي للحكومة، واقتصار عملية التمويل على القضايا الضرورية.

6- تشجيع القطاعات الإنتاجية التصديرية وتطويرها؛ وبناء احتياطيات كافية من النقد الأجنبي بما يمكن البنك المركزي اليمني من تنفيذ سياساته في الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتعزيز القوة الشرائية للعملة المحلية.

7- إعادة هيكلة الدين إذ ينبغي للحكومة اليمنية السعي إلى إعادة هيكلة الدين العام من التفاوض مع الدائنين الدوليين، وتمديد مدة السداد وتخفيض معدلات الفائدة، قد يساعد ذلك على تخفيف العبء المالي وزيادة قدرة الحكومة على تمويل الأنشطة التي تحفز النمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع باللغتين العربية والإنجليزية

أولًا: قائمة المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- عبدالعال، حسام، 2017م، *أزمة الدين العام في مصر والآثار المترتبة عليها*، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مصر

2- موسى، عماد، 1990م، *أدوات الدين العام: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية*، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

3- زكي، رمزي، 1985م، *الديون والتنمية*، دار المستقبل العربي، القاهرة.

4- يوسف، كمال، 1990م، *فقه الاقتصاد العام*، ستابرس للطباعة والنشر، ط1،القاهرة.

5- عمر، محمد، 2003م، *الدين العام، المفاهيم - المؤشرات - الآثار – بالتطبيق على حالة مصر*، كلية التجارة، جامعة الأزهر، مصر.

ب- الرسائل العلمية والبحوث:

1- سعيد، مجدولين، 2011م، *كفاءة السياسة المالية في مواجهة الدين العام وتعزيز استدامة القدرة المالية في الاقتصاد اليمن*، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، مصر.

2- عبد الله، عبد الجليل، 2014م، *أثر الدين العام في النمو الاقتصادي في الجمهورية اليمنية 2007م-2012م*، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.
3- كلبونة، فاطمة، 2018م، *أثر الدين العام على النمو الاقتصادي في فلسطين*، رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، فلسطين.
4- مسعد، محمد، 2010م، *أذون الخزانة وآثارها الاقتصادية الكلية في الجمهورية اليمنية 1990-2006م*، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، اليمن.
5- الحربي، نصر، *أثر تطور الدين العام على استدامة المالية العامة في الجمهورية اليمنية للعام 1995-2015م*، غير منشورة، جامعة عدن، كلية الاقتصاد، مالي ومصرفي، اليمن.

ج- المجلات – الدوريات – المؤتمرات:

1- البرماوي، أدهم، أدهم، 2021م، أثر الدين العام المحلي والخارجي على النمو الاقتصادي باستعمال نموذج انحدار العتبة، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، 22(العدد الثاني-الجزء الثاني)، ص314.
2- القطيط، جهاد، 2007م، انعكاسات برنامج الإصلاح الاقتصادي على الدين العام المحلي في مصر، *مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي*، مج11، ع33، مصر، ص26.
3- باعمر، محمد، 2020م، أثر الدين الخارجي على التنمية الاقتصادية في الجمهورية اليمنية للفترة 2011م–2020م، *مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، 9(55)، ص55.
4- عجب، معتز، 2023م، تحليل وقياس أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في السودان (دراسة قياسية للفترة 1992-2021م)، *مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث*، 3(4)، ص112.
5- أبو مدللة، سمير، العجلة، مازن، 2016م، تطور الدين العام في الأراضي الفلسطينية (2000-2011م)، *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية*، 21(1)، ص133.
6- إبراهيم، عباس، محمد، محمد، 2022م أثر الدين الخارجي على النمو الاقتصادي في مصر 1994-2018م، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، 12(2)، ص93.
7- المكردي، محمد، 2022م، تطور الدين العام في اليمن وقياس أثره على عجز الموازنة العامة للفترة 1994-2016م، *مجلة جامعة الرازي للعلوم الإدارية والإنسانية*، 1،3، ص290.

د- المنشورات - التقارير:

1- العبداني، أروى، الغامدي، منال، 2020م، *أثر الدين العام على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية*، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية.
2- البنك المركزي اليمني، 2015م –*تقرير الادارة العامة للدين والتسليف*، غير منشور.
3- البنك المركزي اليمني، 2014، *نشرة التطورات المصرفية الصادر عن البنك المركزي اليمني في سبتمبر 2014م*.
4- تقارير البنك المركزي اليمني – تقارير سنوية متفرقة 2005-2020م.
5- التقرير الاقتصادي العربي الموحد - تقارير سنوية متفرقة 2010-2022م.
6- الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2017م.

هـ - المراجع من المواقع الإلكترونية:

1- مصطفى، محمد، (2004م)، *الآثار السياسة والاقتصادية للديون العربية*، شبكة الجزيرة الإسلامية، السعودية. available at www.aljazeera.ne

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Jayaraman T.K Evan Lau 2008. Does external debt lead to economic growth in pacific Island countries", Journal of Policy Modeling, 31:272-288.
2- Lee, S. P., & Ng, Y. L. (2015م). Public debt and economic growth in Malaysia. Asian Economic and Financial Review, 5(1).
3- Pegkas, P. (2018م). The effect of government debt and other determinants on economic growth: The Greek experience. Economies, 6(1).
4- Sheikh, Muhammad Ramzan and Faridi ,Muhammad Zahir and Tariq ,Khadija . 2010م "Domestic Debt and Economic Growth in Pakistan: An Empirical Analysis", Pakistan Journal of Social Sciences (PJSS)Vol . 30, No. (December)2010م).
5- Yusuf, A., & Mohd, S. (2021). The impact of government debt on economic growth in Nigeria. Cogent Economics & Finance, 9(1).